مجلس الأمة يقر «السجل العيني» و«النظام الموحد لمكافحة الغش التجاري

أقر مجلس الأمة في جلسة امس الاول العادية بالإجماع مشروع قانون بشأن نظام السجل العيني في مداولته الثانية بعد إجراء 3 تعديلات تتضمن التسجيل الإلكتروني ومد فترة تقديم التظلمات إلى 30 يومًا وحق الطعن أمام محكمة التمييز وأحاله إلى الحكومة.

وأوضح رئيس اللجنة التشريعية خالد الشطي أن التعديلات تتعلق بالمادة الثانية بأن يكون التسجيل مكتوبًا وإلكترونيًا.

وبين أن التعديل الثاني جاء على المادة الثامنة بأن ترد لجنة التظلمات على التظلمات خلال 30 يومًا بعد أن كانت المدة مفتوحة.

وأضاف الشطي أن التعديل الثالث جاء على المادة العاشرة ويقضي بحق اللجوء إلى محكمة التمييز لمن لا يرضيه قرار لجنة التظلمات وحكم محكمة الاستئناف.

وكان مجلس الأمة قد وافق خلال جلسته العادية في 16 ابريل الجاري على المداولة الأولى لمشروع قانون السجل العيني.

كما أقر مجلس الامة مشروع قانون وافق مجلس الأمة في المداولة الثانية على مشروع قانون بشأن إصدار القانون (النظام) الموحد لمكافحة الغش التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويحيله إلى الحكومة.

«الميزانيات» تطالب «القوى العاملة» بزيادة الرقابة على دعم العمالة و«الاستثمار المباشر» بالاستفادة من الأراضي والقسائم التجارية

جانب من اجتماع اللجنة

رياض عواد

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبدالصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة مشروعي ميزانية الهيئة العامة للقوى العاملة والهيئة العامة لتشجيع الاستثمار المباشر للسنة المالية الجديدة 2019/2020 وحسابهما الختامي للسنة المالية المنتهية 2017/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليينبشأنهما وتبين لها ما يلي :

أولا: الهيئة العامة للقوى العاملة

ناقشت اللجنة الملاحظات المسجلة من قبل الجهات الرقابية ، وقد شكلت غالبيتها ملاحظات متعلقة ببرنامج إعادة الهيكلة والذي تم دمجه للهيئة حيث بات يشكل 93% من ميزانية الهيئة كتقديرات ، وعليه حرصت اللجنة على مناقشة ما دار من لغط حول افتقاد بعض الموظفين لما يتمتعون به من مزايا وظيفية في البرنامج قبل نقلهم للهيئة.

في حين كان رد الهيئة بأنها قامت بدراسة كافة المفاضلات وإعادة دراسة الوصف الوظيفي بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية ، وتم وضع الخبرات المطلوبة في الوظائف المناسبة ولن يكون هناك ضرر للمنقولين بالنسبة للمزايا المالية وقد يكون الوضع للأفضل.

وناقشت اللجنة مدى العلاقة مابين أعداد العمالة بالقطاع الخاص وما بين ما يتقاضونه من دعم العمالة ، حيث أكدت اللجنة بضرورة إجراء دراسة جدية لتقييم هذا الوضع خاصة فيما يتعلق بتحديد سقف لصرف دعم العمالة بالنسبة للرواتب العالية ، حيث لوحظ أن الدعم يصرف لأصحاب الرواتب العالية والتي لا تحتاج إلى تشجيع للبقاء في القطاع الخاص ، إضافة لوجود قصور في احكام الرقابة على صرف ذلك الدعم وازدواجية الصرف مع غيرها من المساعدات التي تصرف من جهات أخرى ومنها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حيث تعد هي المسؤولة بوقف صرف تلك المساعدات في حال تقاضي البعض دعم العمالة ولذلك أكدت اللجنة على ضرورة إتمام الربط الالكتروني فيما بين تلك الجهات المعنية بالصرف ، حيث بلغ الصرف لهؤلاء ما يقارب 454 ألف دينار كدعم عمالة.

كما ناقشت اللجنة ضرورة الزام الشركات ابلاغ الهيئة فور تقديم الاستقالة لموظفيها لعدم تكرار صرف الدعم لعمالة تم تقديم استقالتهم حسب ما ورد في ملاحظات ديوان المحاسبة بلغت نحو 18 ألف دينار.

وناقشت اللجنة أهمية دور الهيئة في مواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل وتوجيه العنصر الوطني للقطاع الخاص خاصة وأنه تبين للجنة بأن برنامج إعادة الهيكلة لم يحقق الهدف في هذا الجانب ولا يزال التوجه نحو القطاع الحكومي بصورة أكبر ، خاصة فيما يتعلق بعدم ضمان الاستقرار الوظيفي في القطاع الخاص مما يتطلب تعديلات تشريعية.

في حين كان رد الهيئة بأن لها دور في انشاء قاعدة بيانات ونظام يربط ما بين احتياجات القطاع الخاص وما بين التخصصات المطلوبة بناء على دراسة من ديوان الخدمة المدنية وربطها بالنظام المعمول فيه بالهيئة وبالتالي منع توظيف أي تخصصات ضمن التخصصات المشبعة في السوق. ثانيا : الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار المباشر ناقشت اللجنة دو الهيئة في تحسين بيئة الاستثمار وتسهيل الإجراءات وإزالة المعوقات أمام المستثمرين وتوفير كافة التسهيلات والدعم لزيادة استقطاب الاستثمارات الواردة للدولة وحجم الاستثمارات المباشرة حسب ما نص عليه قانون إنشاء الهيئة.

كما أكدت اللجنة على ضرورة الانتهاء من وضع الأسس والمعايير اللازمة للانتفاع من الأراضي والعقارات المخصصة للهيئة ووضع التصورات المستقبلية لادارة المناطق الحرة بعد نقل تبعية ادارتها للهيئة ، إضافة إلى نقل اختصاص توزيع القسائم التجارية من إدارة أملاك الدولة والحرص على استغلال ما يرصد من اعتمادات لهذا الشأن نظرا لأهميتها كعنصر أساسي وميزة تشجيعية ترغب المستثمرين للاستثمار ، حيث أن ندرة الأراضي وحسب إفادة الهيئة من أبرز المعوقات التي تواجه الهيئة في استقطاب الاستثمارات المباشرة إضافة الى ما تواجهه من بيروقراطية.

وناقشت اللجنة دور الهيئة في متابعة الالتزامات القائمة قبل توقيف برنامج العمليات المقابلة (الأوفست) حيث تم نقل تبعيته للهيئة وتكليفها بإعادة النظر فيه ، بعد مروره بمعوقات لتنفيذه وعليه فقد تم اعداد قائمتين من المشاريع المحددة بالتنسيق مع الجهات المختصة والتي يمكن للملتزمين تنفيذ التزاماتهم من خلالها مع إجراءات وخيارات تنفيذها بلغت حوالي 50 مشروع كإجمالي. وأكدت اللجنة بضرورة متابعة انجاز تنفيذ المشاريع المطلوبة من الملتزمين وفق مذكرات الاتفاق المبرمة ، والحرص على تطبيق الجزاءات لمن يتخلف عن التنفيذ أو تقديم الكفالات البنكية اللازمة والتي تعد ضمان لتحصيل الالتزامات في حال الإخفاق بالتنفيذ.

الفضل يدعو لمراعاة توقيت الاستجوابات بما لا يعارض إقرار التشريعات

احمد الفضل

شدد النائب أحمد الفضل على ضرورة مراعاة توقيت تقديم الاستجوابات بما لا يعارض التشريعات المدرجة على جدول أعمال المؤسسة التشريعية.

وقال الفضل في تصريح صحافي عقب الجلسة «الحديث عن الاستجواب الثاني أولى وأجدى لأن الاستجواب الأول كان عبارة عن مضيعة للوقت، وكان استجوابًا لكل الوزراء باستثناء الوزير المستجوب، فالمستجوبون يتحدثون عن الدفاع ومجلس الوزراء ومخالفات بأماكن أخرى ولكنهم لم ينجحوا بإبداء الأخطاء التي في الأماكن المسؤول عنها الوزير».

وأضاف «إن كان نجاح للاستجواب الأول فهو أن المستجوبين نجحا بالحط من قيمة الأداة البرلمانية الراقية المتمثلة بالاستجواب وإسقاط من هيبة المجلس باستجوابات لا يوجد لها حتى مؤيد واحد»، مستغربًا أن يوقع أربعة أو خمسة أعضاء على طلب كان سيقدم لطرح الثقة بالوزير بينما لا يوجد أحد منهم يتحدث مؤيدًا للاستجواب.

واعتبر أن هذا الأمر يدل على عبثية استخدام أداة الاستجواب في السنوات الأخيرة وهو الأمر الذي تجلى في هذا المجلس ودور الانعقاد الحالي، مبينًا أن الإرهاق الناتج عن طول مدة مناقشة الاستجواب أدى عدم تركيز الأعضاء على المناقشة.

ورأى أن هناك 8 أيام متبقية إلى حين مناقشة طلب طرح الثقة بوزير الإعلام وهي مدة كافية للاطلاع على المضابط والحكم على الاستجواب.

وقال «ما همني بهذه الجلسة هو أننا في النصف ساعة الأخيرة أقررنا قانونين مهمين وهو أمر جيد حيث أني أميل للجانب التشريعي أكثر.

وبين أنه يمثل نظر النواب الذين يعتقدون أن مناقشة 15 قانونًا مدرجة على جدول أعمال المجلس من القوانين الثقيلة التي تعنى بالاقتصاد والحريات أولى من الاستجوابات.

وشدد على أن وقت مجلس الأمة ملك للناس وبالتالي على النواب مراعاة توقيت الاستجوابات وتأثيرها على القوانين الموجودة.

وختم قائلًا «نحن نقدم الإنجاز على التكسبات الشعبية وأعتقد أنه حتى التكسبات الشعبية فشلت».

البابطين: وقعت على «طرح الثقة» لعدم اقتناعي بردود الجبري

عبدالوهاب البابطين

اعتبر النائب عبد الوهاب البابطين أن قضية الحيازات الزراعية قضية رئيسية ومهمة من بين القضايا التي طرحها مستجوبو وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري.

وقال البابطين في تصريح بمجلس الأمة إن الوزير الجبري لم يكن مقنعًا في ردوده على القضايا التي طرحها المستجوبون ما أدى إلى توقيعه على طلب طرح الثقة بالوزير.

وفيما يتعلق بالاستجواب الأول لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح قال البابطين إنه تفاجأ بعدم وجود متحدثين مؤيدين أو معارضين، وأنه كان هناك توجه للتوقيع على طلب طرح الثقة بالوزير الصالح ولم يتمكن من ذلك بسبب الربكة التي حدثت

حماد والهرشاني يشيدان بأداء الجبري: مقتنعان بردود الوزير

أشاد النائبان سعدون حماد وحمد الهرشاني بأداء وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري في جلسة الاستجواب، معربين عن قناعتهما بأن الوزير سيعبر جلسة طرح الثقة بأمان باعتبار ما قدمه من أداء مقنع .

فمن جانبه قال النائب سعدون حماد استمعنا إلى ردود الوزير محمد الجبري خلال استجواب اليوم التي جاءت واضحة ومقنعة وأن معلومات المستجوبين كانت مغلوطة خاصة عن بعض الأسماء التي ذكرت.

وأشار حماد في تصريح صحافي إلى أن من بين مقدمي طلب طرح الثقة 6 من الدائرة الثالثة بمعنى أن الجبري منافس لهم في تلك الدائرة، مؤكدًا أن محاور الاستجواب كانت واضحة وأن تفنيد الوزير كان واضحًا.

وأضاف أنه في تاريخ 8 مايو المقبل سيشهد تجديد الثقة بالوزير لأن الجبري وزير حتى لو استقال فسوف يعود نائبًا عن الدائرة الثالثة وبالتالي سينافس بقوة في قواعده الانتخابية ولن يستطيعوا التأثير عليه.

واعتبر أن استجواب اليوم سوف يقوي الوزير الجبري وأن ما يحدث هو افتراء عليه ولقد قدم المستجوبون اتهامات له وقاموا بالاعتذار عنها. أما النائب حمد الهرشاني فأشاد بأداء الوزير الجبري وما قدمه من ردود مقنعة وحقائق وبيانات فند من خلالها المحاور الواردة في صحيفة الاستجواب

وأكد أن الاستجواب لا يرتقي لطرح الثقة من قبل نواب المجلس، وأن جميع الردود أقنعت غالبية النواب الذين عبروا عن ممارستهم الديمقراطية وقناعاتهم وفق الدستور.

واختتم الهرشاني تصريحه مناشدًا وزير الإعلام بالاستمرار على نفس النهج والأداء الوزاري الذي أشاد به القاصي والداني وعالج العديد من المشكلات التي تعلقت بالوزارة لسنوات طويلة.

سعدون حماد

حمد الهرشاني

الشاهين يقترح إلغاء الإشارات المرورية بين مبارك الكبير والقصور

اسامه الشاهين

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه اقتراحين برغبة لوضع لوحات إرشادية، على الطريق بين محطة البنزين وأرض المعارض، وإزالة الإشارات المرورية من على الطريق بين مبارك الكبير والقصور.

ونص الاقتراح الأول على ما يلي:

لمّا كانت العناية بالسلامة العامة من أهم واجبات الدولة وأدوار أجهزتها المختلفة، ولمّا كانت (الخطوط الأرضية) و(اللوحات الإرشادية) لها دور بالغ في سلامة مستخدمي ومرتادي الطرق العامة، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

« صبغ الخطوط الأرضية ووضع لوحات إرشادية، على الطريق المار بين محطة البنزين وأرض المعارض في منطقة مبارك العبدالله، لخلو الطريق منهما، رغم ازدحامه وكثرة الحوادث».

ونص الاقتراح الثاني على ما يلي:لمّا كان الازدحام المروري له آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع، ولمّا كانت بدائل الإشارات المرورية من منعطفات ودوارات وغيرها لها دور بالغ في توفير الوقت والمال، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

« إزالة الإشارات المرورية من على طريق (ناصر فهد الراقع) بين منطقتي مبارك الكبير والقصور، واستبدالها بحلول أخرى مثل الدوارات أسوة بشارع الغوص وغيره

الدمخي: علاقة الكويت مع كوريا قوية ومتميزة

أكد رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الكورية – الكويتية النائب د.عادل الدمخي أن العلاقات بين الكويت وكوريا قوية ومتميزة، مبيناً أن كوريا تعد من الدول المتقدمة في الجوانب الاقتصادية.

جاء ذلك في تصريح صحافي للدمخي امس عقب لقائه نائب رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الكورية–الكويتية شين دونكيون بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد.

وقال الدمخي إن اللقاء تطرق إلى بحث العديد من الملفات والقضايا ذات الاهتمام المشترك، بالإضافة إلى سبل توطيد العلاقات وتعزيز التعاون المشترك بين البلدين، لاسيما في الجانب البرلماني وتبادل الخبرات البرلمانية.

وأضاف الدمخي أن اللقاء تناول تعزيز المشاركة التجارية والاقتصادية بين الجانبين الكوري والكويتي.

يذكر أن وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الخامسة برئاسة النائب الدمخي قد زار كوريا في فبراير الماضي، في إطار الجهود التي يبذلها مجلس الأمة من أجل تعزيز الدبلوماسية البرلمانية وتطوير علاقات التعاون مع برلمانات الدول الصديقة.

جانب من اللقاء